

واقع التحكيم الهندسي في قطاع غزة ومراحل تطوره

Abstract:

The Construction sector is in extraordinary and complicated circumstances due to Israel occupation and its inhuman practices including and not limited to borders closure and economic siege on Gaza for more than (10) years.

All of which led to difficulty in securing buildings materials needed to implement a lot of projects in Gaza, as a result of that and as of the complicates nature of projects agreements and businessman relation many conflicts and differences appeared. These conflicts need a quick and practical solution away from courts system which lack the efficiency to implement quick and effective solution.

this research will discuss the engineering arbitration in Palestine and the stages of its development after the end of Ottoman Empire passing through the British occupation and then the Zionist occupation of Palestine, in addition, it will consider the reality of arbitration locally.

١. الملخص:

يعيش قطاع الإنشاءات في غزة ظروفًا غير اعتيادية ومعقدة للغاية بسبب الاحتلال الإسرائيلي وممارساته الغير إنسانية من إغلاق للمعابر والطرق والحدود مع دول الجوار وفرضه للحصار الاقتصادي واللا إنساني على قطاع غزة لأكثر من ١٠ أعوام على التوالي، الأمر الذي أدى إلى صعوبة في توفير مواد البناء وصعوبة في تنفيذ المشاريع الإنشائية في وقتها المحدد.

ونتيجة لذلك بالإضافة لطبيعة المشاريع الإنشائية وتعقيدها وكثرة أطرافها من مقاولين ومهندسين وأصحاب عمل أفرز ذلك العديد من الخصومات والمنازعات والخلافات التي تحتاج إلى حلول عملية وسريعة وخصوصا في مثل هذه الظروف الغير اعتيادية لقطاع غزة وبعيداً عن نطاق المحاكم النظامية الأمر الذي يتطلب من الجهات المعنية في حل المنازعات ضرورة تطبيق نظام تحكيم ذو إجراءات فاعلة ومناسبة للوضع القائم في غزة.

وسيناقش هذا البحث التحكيم الهندسي في فلسطين ومراحل تطوره بعد انتهاء الخلافة العثمانية مروراً بالاحتلال البريطاني لفلسطين ومن ثم الاحتلال الصهيوني لها بالإضافة إلى الوقوف على واقع التحكيم محلياً.

٢. المقدمة:

تتميز صناعة الإنشاءات في العالم وخاصة في دول العالم الثالث في صيغتها التقليدية بوجود تناقض في المصالح بين الأطراف المشاركة في هذه الصناعة وهي المالك والمهندس والمقاول، فالمالك يحرص على الحصول على أجود الأعمال بأقل التكاليف، والمهندس يعمل على إلزام المقاول بشكل كامل بشروط التعاقد ومواصفات العمل، ومن جهته

يحرص المقاول على تحقيق أكبر نسبة ممكنة من الربح، إن وجود هذه العلاقة التناقضية يؤدي في كثير من الأحيان إلى نشوء خلافات بين الأطراف المشاركة في صناعة الإنشاءات (إنشاصي، وآخرون، ٢٠٠٢م).

وواقع قطاع الإنشاءات في فلسطين وبالتحديد في قطاع غزة ليس ببعيد عما ذكر أعلاه، حيث أن كثير من القضايا الخلافية يطالب أطرافها في أن تحل عن طريق التحكيم، بل إن الظروف الصعبة التي يعيشها القطاع من حصار ظالم وتضييق مستمر وحروب متناوبة ساهم كثيرا في زيادة مسببات ودواعي الخلافات بين الأطراف المتنازعة

٣. التحكيم في فلسطين ومراحل تطوره:

١،٣ مرحلة الخلافة العثمانية وما قبلها:

لقد عاشت فلسطين كغيرها من أقطار الوطن العربي في ظل الخلافة العثمانية التي كانت تحكم بشريعة الله امتدادا للمنهج النبوي الشريف الذي نقله الصحابة ومن ثم التابعين عبر أجيال متتالية إلى أن وصلنا على هذه الشاكلة، ولعلنا لم نتعرض للزمن الذي سبق الخلافة العثمانية بشيء من التفصيل وذلك لأن ما سبقها لم يكن يختلف عن منهجها في التحكيم وفي فض الخلافات بين المتنازعين، لأن المنهج واحد ولكن الفرق في تطور مؤسسة القضاء في الإسلام على مر العصور والأزمات وتنوع النظم والتراتب الإسلامية في تطوير النظام القضائي بما لا يخالف الشريعة الإسلامية، غير أن مستوى القضاة بدأ يضعف منذ أواخر الدولة العباسية بسبب انتشار مدارس التقليد الفقهي، بالنسبة لغيرها؛ وهو ما ظهر جليا في عهد الدولة العثمانية؛ فقد كانت السمة البارزة في القضاء في العهد العثماني التزام المذهب الحنفي.

وعليه فإن المرجعية الوحيدة للقضاء في مختلف العصور السابقة، هي: الشريعة الإسلامية، وكان القضاة يلتزمون تفسير المختلف فيه منها حسب مراتب اجتهادهم أو حسب مذاهبهم الفقهية؛ وذلك في عموم البلاد الإسلامية بمختلف بلدانها وأزمانها، ثم ظهر الحكم بالقوانين الوضعية في أواخر الدولة العثمانية، ومنه بدأ عصر التبعية للقوانين الأخرى.

٢،٣ مرحلة الاحتلال البريطاني لقطاع غزة (1948 - 1917م):

بعد سقوط الخلافة الإسلامية وتقسيم الوطن العربي بين أطماع المستعمرين وقعت فلسطين تحت الاحتلال البريطاني عام ١٩١٧م، وكان قطاع غزة جزء من نفوذ هذا المستعمر حيث عاش أهل فلسطين عامة وأهل غزة خاصة مؤامرة رهيبة، فحرمو من بناء مؤسساتهم الدستورية ومنعوا من حكم أنفسهم ومن سن القوانين، وأعطى المندوبون السامون صلاحيات مطلقة، وضيقت بريطانيا على الفلسطينيين سبل العيش وكسب الرزق، وشجعت الفساد، وسعت لتعميق الانقسامات العائلية والطائفية وإشغال أبناء فلسطين ببعضهم، وفي المقابل شجعت الهجرة اليهودية.

وعليه فإن التحكيم في غزة وقع ضمن نفوذ وقوانين الاحتلال البريطاني فصدر قانون التحكيم الأول في فلسطين بتاريخ ٦/٣/١٩٢٦م من قبل قاضي القضاة وبصلاحيات معطاة من قبل المندوب السامي البريطاني، وبالتالي تم إلغاء التحكيم بالشريعة الإسلامية والانصياع للقوانين الوضعية الأجنبية.

وبالرجوع إلى واقع فلسطين في ذلك الوقت وحتى مع وجود القانون الذي أصدرته بريطانيا عام ١٩٢٦م فإننا نجد أن المنازعات التي كانت قائمة بين الأطراف لم تكن نزاعات ودية، كما يجدر الإشارة إلى أن الشريعة العامة للمجتمع الفلسطيني في ذلك الوقت كان يغلب عليها الطابع العشائري، ولم يكن التحكيم منظماً بشكل دقيق بالطريقة التي نلمسها في القانون الحديث ٣ لسنة ٢٠٠٠م، وبنظرة سريعة وبسيرة إلى قانون التحكيم القديم نجد أنه قد اشتمل على عشرين مادة عجزت عن تلبية ومواكبة متطلبات التطور الذي شهدته فلسطين خاصة بعد دخول السلطة الوطنية الفلسطينية في العام ١٩٩٤م (الوزير، ٢٠٠٢م).

٣, ٣ حكم الإدارة المصرية لقطاع غزة (1967 - 1948 م):

بعد حرب عام ١٩٤٨م، وقيام ما يسمى دولة إسرائيل باحتلالها معظم الأراضي الفلسطينية، أدير قطاع غزة من قبل الإدارة المصرية وبالتالي فإن عدداً قليلاً من التشريعات والقوانين المصرية كان نافذاً في قطاع غزة، بحيث حكمت القوات العسكرية المصرية قطاع غزة، وذلك بإدارة كافة الدوائر العامة والشؤون المدنية فيه، وفي عام ١٩٥٧م، تحولت السلطة العسكرية في القطاع إلى سلطة مدنية بإنشاء المجلس التشريعي لقطاع غزة. وفي عام ١٩٦٢م، عين المجلس التشريعي أول رئيس فلسطيني له مكملاً بذلك نقل السلطة القانونية من الحاكم الإداري المصري إلى السيطرة الفلسطينية. وفي عام ١٩٦٢م أيضاً قام المجلس التشريعي لقطاع غزة بإضفاء صفة الدستور على قانونين أساسيين هما: قانون عام ١٩٥٥م، والنظام الدستوري عام ١٩٦٢م، وقد نشرت كمجموعة واحدة لأول مرة في "صحيفة الشرق الأوسط" عام ١٩٦٣م. وقد عكس الدستور القائم ملامح القانون العثماني والقانون المشترك البريطاني السائدين في فلسطين في الفترات السابقة. وبنظرة سريعة، يلاحظ بأن النظام القانوني السائد في غزة قبل عام ١٩٤٨م لم يتغير على نحو كبير خلال فترة الإدارة المصرية وعليه فإن قانون التحكيم البريطاني الصادر في فلسطين بتاريخ ١٩٢٦م بقي معمول به خلال حكم الإدارة المصرية لقطاع غزة.

٤, ٣ مرحلة الاحتلال الصهيوني لقطاع غزة (1994 - 1967 م):

بعد نكسة عام ١٩٦٧م، احتلت القوات الصهيونية الإسرائيلية قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وقد أعلن "قائد المنطقة" - قائد قوات الاحتلال الإسرائيلي السيطرة على السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في المناطق المحتلة وقد صدر الأمر العسكري رقم ٢ لسنة ١٩٦٧م بنصه على إلغاء أية قوانين نافذة في المناطق الفلسطينية المحتلة تتعارض مع الأوامر العسكرية الصادرة عن إدارة الاحتلال، وبعد نشر الأمر العسكري رقم ٩٤٧ لسنة ١٩٨١م، الذي نقل جميع الصلاحيات القانونية والإدارية إلى ما سمي بـ "الإدارة المدنية"، وقد احتفظت المحاكم واللجان العسكرية المشكلة بولاية كاملة على قضايا في مسائل جنائية معينة، وجميع منازعات الأراضي والضرائب والمصادر الطبيعية والأمور المالية وقد صدر منذ عام ١٩٦٧م في الضفة الغربية وقطاع غزة ما يقارب ٢٥٠٠ أمر عسكري بالإضافة إلى عدة أوامر أخرى لم يتم نشرها.

لقد كان قطاع غزة في هذه الفترة تحت ظل الاحتلال الغاشم فحرم أهله من حقهم المشروع في العيش الكريم وسن القوانين، ولم يشرع المحتل البغيض أي قوانين جديدة متعلقة بالتحكيم حيث أنه كان يفرق بين مواطنيه وأهل الأرض الأصليين الفلسطينيين وبالتالي لم يطبق قوانينه الخاصة به على أهل فلسطين، وبقي الحال في قطاع غزة

كغيره من باقي المدن والمحافظات الفلسطينية يطبق ما بقي سائد من قوانين سابقة كقانون التحكيم البريطاني لسنة ١٩٢٦م وما توارثه أهل فلسطين من قوانين وأنظمه متعارف عليها في الفصل في المنازعات والخلافات ، وبمعنى آخر أن التحكيم في تلك الفترة لم يكن منظما ولم يخضع لقوانين تؤهله ليصل إلى مرتبة الفصل في النزاعات بين المتخاصمين .

٣, ٥ مرحلة قدوم السلطة الفلسطينية لغزة (1994 وحتى الآن):

بعد توقيع اتفاقية أوسلو وقدوم السلطة الفلسطينية لقطاع غزة عام ١٩٩٤، شهد قطاع غزة تغيرا ملحوظا في الحياة الإنشائية، حيث بدأت فكرة إنشاء الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة في فترة مرحلية تسمى الحكم الذاتي، وبناء على هذه الفكرة ظهرت معالم العمران والبناء وشق الطرق وازداد حجم الاستثمار الفلسطيني من خلال المشاريع الإنشائية الممولة من الدول المانحة (البرش، ٢٠١١م).

وبناء عليه فقد رأت السلطة الوطنية الفلسطينية أن تضع قانونا منظورا يواكب تطورات فلسطين لأن تصبح يوما ما مركزا للتحكيم التجاري والدولي بما تملكه من كفاءات في هذا المضمار ويوحد القوانين السارية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وقد جاء القانون 3 لسنة 2000 في ثمان وخمسين مادة بهدف إيجاد وسائل أسهل لفض المنازعات ذات الطابع المالي والاقتصادي وخاصة فيما يتعلق بالتجارة الدولية لتجنيب رجال الأعمال اللجوء إلى الإجراءات القضائية أمام المحاكم لما تتسم به من تعقيد وبطء في البت في النزاع ، وقد نظم القانون الأحكام الخاصة باتفاق التحكيم وأطرافه بالإضافة إلى بيان المدة الزمنية وحجية أحكام المحكمين وكيفية تنفيذ حكم التحكيم وطنيا كان أم أجنبيا ، ونشر هذا القانون في الجريدة الرسمية (الوقائع الفلسطينية) العدد ٣٣ شهر يوليو لسنة ٢٠٠٠م (الوزير ، ٢٠٠٢م).

وقد حرص المشرع الفلسطيني عند سن القانون الجديد على الموازنة بين الإرث القانوني وبين ما يجب أن يقوم عليه التشريع من تطور ينسجم ونظريات الفقه الحديث مع الاستفادة من تجارب الإخوة الأشقاء في الدول العربية المجاورة (عويضة، ٢٠٠١م).

٤. واقع التحكيم محليا:

لم تكن بدايات التحكيم في فلسطين واضحة وجليه كغيرها من دول العالم بسبب الظروف التي حلت بها من غزو واحتلال بغيض بدأ من نهاية العهد العثماني واحتلال بريطانيا لها ومن ثم إكمال سيناريو الاحتلال لها من قبل الصهاينة ، حيث كانت في العهد العثماني تتبع النظم والقوانين التي تحكم بها الخلافة العثمانية ولا أظنها قد تكون بعيدة عن النهج الإسلامي الذي عرفته باقي الأقطار الإسلامية ، وفي ظل الاحتلال البريطاني صدر قانون التحكيم الأول في فلسطين بتاريخ ٦/٣/١٩٢٦ م من قبل قاضي القضاة وبصلاحيات معطاة من قبل المندوب السامي البريطاني ، وبقي هذا القانون حتى بزوغ فجر السلطة الفلسطينية وإصدار قانون التحكيم الجديد رقم (٣) لسنة ٢٠٠٠م .

ولو تحدثنا وبصورة أدق عن التحكيم الهندسي فهو ليس ببعيد عن باقي القضايا التي يحكم بها في فلسطين وبالتحديد في قطاع غزة، فلم يكن قبل عام ١٩٧٦م جسد يحوي في طيات جنبااته الحكم في القضايا الهندسية حتى تأسيس نقابة المهندسين وبدء التعامل معها كمكان لحل القضايا الهندسية، ولم تشرق شمس النقابة ويظهر دورها في التحكيم الهندسي إلا مع وجود السلطة الفلسطينية وحدوث التطور الهائل في الاقتصاد الفلسطيني ومن ضمنه المشاريع الإنشائية.

وبالرجوع إلى سجلات نقابة المهندسين قبل قدوم السلطة الفلسطينية نجد أن عدد القضايا التي وصلت إليها لا تتجاوز أصابع اليد وفي بعض الأحيان قد يكون دورها فقط رأي فني للقضية لا غير، لذلك سنتحدث عن واقع التحكيم في غزة خلال الفترة من عام ٢٠٠٤م وحتى عام ٢٠١٤م وهي الفترة التي سبقت تأسيس مركز التحكيم في النقابة بعام ومن ثم مروراً بدور المركز في حل القضايا المتنازع عليها حتى تاريخ كتابة هذا البحث.

ويبين الجدول رقم (١،٤) عدد القضايا المحالة إلى مركز التحكيم الهندسي وهي بمجموع (٤١) قضية خلال عشرة سنوات، كما أن الجدول رقم (٢،٤) يشير إلى عدد التقارير الفنية التي شارك مركز التحكيم الهندسي فيها (١٢٩) قضية، وهذا يشير إلى قلة عدد القضايا المحالة للتحكيم الهندسي مقارنة مع عدد المشاريع الكبير المنفذ في قطاع غزة، ولكن قد يكون سبب قلة هذه القضايا هو عدم انتشار مفهوم التحكيم الهندسي وأهميته في فض النزاعات بالإضافة إلى الحصار المفروض على غزة خلال الأعوام السابقة بدءاً من عام ٢٠٠٧م وحتى الآن.

جدول رقم (١،٤) عدد القضايا المحالة لمركز التحكيم الهندسي خلال عشرة سنوات

السنة	عدد القضايا
2004	5
2005	6
2006	8
2007	6
2008	-
2009	3
2010	1
2011	2
2012	3
2013	5
2014	2
الإجمالي	41

المصدر: نقابة المهندسين (مركز التحكيم الهندسي ٢٠١٤م)

جدول رقم (٤ ، ٢) عدد التقارير الفنية التي شارك فيها مركز التحكيم الهندسي خلال عشرة سنوات

السنة	عدد التقارير الفنية
2004	7
2005	7
2006	6
2007	8
2008	20
2009	11
2010	10
2011	13
2012	25
2013	13
2014	9
المجموع	129

المصدر: نقابة المهندسين (مركز التحكيم الهندسي ٢٠١٤م)

ورغم الانتشار الملحوظ عالميا وعربيا لمفهوم التحكيم الهندسي إلا أن استخدامه كألية فاعلة وسريعة لحل النزاعات في قطاع غزة لم يستفاد منها كثيرا للأسباب التي ذكرناها سابقا من حصار وغيره الأمر الذي يدل على قلّة الطلب على التحكيم الهندسي وبالتالي قلّة المحكمين المنتسبين لمركز التحكيم الهندسي بنقابة المهندسين بغزة ، ويبين الجدول رقم (٤ ، ٣) عدد المحكمين المنتسبين للمركز ، حيث بلغ إجمالي عددهم حتى عام ٢٠١٥م (٦٣) محكم ، وقد أوردنا في الجدول أدناه أن عام ٢٠٠٤م خالي من المحكمين ولكن حقيقة الأمر كما أشرنا لها سابقا أنه قبل عام ٢٠٠٥ كان العمل في النقابة من خلال تشكيل لجان لديها خبرة تقوم بحل الخلافات والنزاعات بين المتخاصمين وبالتالي لم يكن هناك نظام للتحكيم ولا لتنسيب المحكمين ، أما عام ٢٠٠٥ م فقد بلغ عدد المحكمين (١٦) محكم وهم أعضاء اللجنة التحضيرية للمركز والذين قاموا بوضع النظام الأساسي للمركز ، وفي عام ٢٠٠٧م تم تنسيب عدد جديد من المحكمين بلغ (٢٤) محكم ليصبح إجمالي المحكمين في هذا العام (٤٠) محكم ، أما في عام ٢٠١١م تم تنسيب دفعة جديدة من المحكمين بلغ عددها (١٢) محكم ليصبح الإجمالي في هذا العام (٥٢) محكم ، وفي بداية عام ٢٠١٥ م تم تنسيب عدد من المحكمين الجدد بلغ عددهم (١١) ليصبح إجمالي عدد المحكمين حتى الآن (٦٣) محكم .

ونريد أن ننوه أن باب الانتساب يفتح كل دورة أو دورتين انتخابيتين للمركز بعد عمل دورات تحكيم تدريبية مبتدئة ومتقدمة وبالتنسيق مع وزارة العدل الفلسطينية.

جدول رقم (٤, ٣) عدد المحكمين المنتسبين إلى مركز التحكيم الهندسي حتى عام ٢٠١٥م

السنة	عدد المحكمين
2004	-
2005	15
2006	15
2007	40
2008	40
2009	40
2010	40
2011	52
2012	52
2013	52
2014	52
2015	63

المصدر: نقابة المهندسين (مركز التحكيم الهندسي ٢٠١٥م)

إن الناظر إلى الجدول رقم (٤, ٤) يتأكد من حقيقة ضعف مفهوم التحكيم في قطاع غزة حيث أن إجمالي عدد القضايا المحالة إلى مركز التحكيم الهندسي بنقابة المهندسين خلال عشرة أعوام بلغ (41) قضية، وهذا رقم صغير جداً إذا ما قورن بغيره من القطاعات الأخرى الأمر الذي يدعونا جميعاً إلى تكثيف الجهود من أجل تنشيط التحكيم الهندسي بقطاع غزة كملاذ آمن وسريع لحل الخلافات والنزاعات الهندسية من خلال نشر مفهوم التحكيم بصورة واسعة لدى مختلف القطاعات القضائية والحكومية والقطاع الخاص.

جدول رقم (٤, ٤) مصدر القضايا المحالة إلى مركز التحكيم الهندسي خلال عشرة أعوام

المصدر	القطاع الخاص	القطاع الحكومي	الغرف التجارية	المحاكم النظامية	المكاتب الاستشارية
العدد	18	3	-	15	5

المصدر: نقابة المهندسين (مركز التحكيم الهندسي، ٢٠١٥م)

٥. النتائج:

- (١) وقوع فلسطين لسنوات عدة تحت الاحتلال وخاصة الاحتلال الإسرائيلي زاد من معاناة الشعب وحرمانه من حقه في سن القوانين والتشريعات وخاصة قوانين التحكيم.
- (٢) قدوم السلطة الفلسطينية إلى غزة وإصدارها قانون التحكيم رقم ٣ لسنة ٢٠٠٠م نقل التحكيم نقلت نوعية ورسم له معالم طريق جديدة.
- (٣) من الأسباب الحقيقية والتي لها تأثير كبير على عزوف المجتمع عن التحكيم هي قلة أعداد مراكز التحكيم في قطاع غزة.
- (٤) قلة عدد القضايا المحاللة للتحكيم الهندسي مقارنة مع عدد المشاريع الكبير المنفذة في قطاع غزة
- (٥) مفهوم التحكيم الهندسي في قطاع غزة ضعيف إلى حد ما.

٦. التوصيات:

- (١) جميع القائمين على صناعة الإنشاءات في قطاع غزة يجب أن يكون لديهم دور كبير ومميز في تحسين وضع التحكيم الهندسي بقطاع غزة.
- (٢) يجب على المؤسسات والوزارات المسئولة العمل على تطوير الأنظمة واللوائح والقوانين الخاصة بالتحكيم الهندسي والتي لها دور بارز ومميز في فض النزاعات بين المتنازعين.
- (٣) على المؤسسات والشركات والمراكز العاملة في مجال التحكيم الهندسي الاهتمام بالتوعية والتثقيف الجماهيري بأهمية التحكيم الهندسي ودوره في الحفاظ على الأفراد والمجتمع من التفكك بسبب ما ينجم بينهم من خلافات هندسية وذلك من خلال كافة الوسائل الإعلامية المتاحة.
- (٤) ضرورة الاهتمام والتشجيع للندوات والمؤتمرات العلمية المهمة بالتحكيم الهندسي والعمل على توفير كوادر قادرة على الإبداع والتميز في هذا المجال.
- (٥) في ظل الظروف السياسية والعسكرية الصعبة التي يعيشها قطاع غزة لابد من عمل بعثات خارجية للعمل على صقل وتدريب كوادر قادرة على العمل في مجال التحكيم الهندسي من خلال كسب الخبرات وتبادلها مع المجتمع الدولي والذي يسهم في تطوير هذا المجال داخل قطاع غزة.
- (٦) العمل على تشجيع الباحثين والمهتمين بعمل دراسات علمية في مجال التحكيم الهندسي لقلّة وندرّة هذه الدراسات في قطاع غزة.

(٧) توجيه المهتمين في هذا المجال لعمل مراكز متخصصة في التحكيم الهندسي وذلك لقلّة توافرها بغزة، حيث أنه لا يوجد إلا مركز تحكيم واحد يتبع لنقابة المهندسين الفلسطينيين.

(٨) على الجامعات والكليات الفلسطينية المتواجدة بقطاع غزة الاهتمام بمجال التحكيم الهندسي والعمل على فتح تخصصات علمية لهذا المجال لتوفير كوادر متخصصة وعلى دراية به لما له من أهمية كبيرة في صناعة الإنشاءات.

٧. المراجع:

- إنشاصي، عدنان، ورضوان، إبراهيم، والصوالحي، نبيل، " واقع التحكيم الهندسي في غزة "، المؤتمر الثاني حول التحكيم الهندسي، الرياض، مايو، ٢٠٠٢م.
- الوزير، محمد، " تطور التحكيم الهندسي في فلسطين ودور نقابة المهندسين فيه "، المؤتمر الثاني حول التحكيم الهندسي، الرياض، مايو، ٢٠٠٢م.
- البرش، خليل، " احتياجات الأمن والسلامة المهنية المستخدمة في إصلاح المباني بقطاع غزة "، (رسالة ماجستير)، جامعة القاهرة، ٢٠١١م.
- عويضة، ناظم، " شرح قانون التحكيم "، ٢٠٠١م.